رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٢ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٩ / ٧ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

مستقبل السياسة المصرية اتجاه العراق: التحديات والفرص

The future of Egyptian policy towards Iraq: challenges and opportunities.

الباحث: سجاد اياد تركي أ.احمد عبد إسماعيل

Sajad ayad turki Prof.Ahmed abd ismaeel

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

Sajadayad28@gmail.com a.dejel2016@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

تسعى الدراسة إلى التداول في مستقبل السياسة الخارجية المصرية اتجاه العراق، عن طريق استعراض التحديات التي تكبح تطورها فضلاً عن الفرص الممكنة لتعزيز فاعليتها، وقد ارتكزت هذه الدراسة على المحددات الداخلية والخارجية والمتغرات الإقليمية والدولية المؤثرة في صياغة مستقبل السياسة المصرية اتجاه العراق، إذ يبدو إن هناك امكانية لتطوير السياسة المصرية اتجاه العراق وتعزيز التعاون المشترك في حال تمكن البلدين من استثمار الفرص المتوفرة وتوظيفها بالاتجاه الايجابي وتجاوز التحديات والعقبات التي تعيق من تطور المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية بين البلدين. .

الكلمات الافتتاحية : "العلاقات "،"العراق"، "مصر"، "الفرص"،" التحديات"

Abstract

This study seeks to explore the future of Egypt’s foreign policy toward Iraq by examining the challenges that hinder its development, alongside the potential opportunities to enhance its effectiveness. The analysis is grounded in internal and external determinants as well as regional and international variables that influence the formulation of Egypt’s policy orientation toward Iraq. The findings suggest that there is a tangible possibility to advance Egypt’s approach toward Iraq and to strengthen bilateral cooperation, provided that both countries can capitalize on available opportunities, channel them in a constructive direction, and overcome the obstacles impeding the progress of political, security, and economic pathways between them..

Keywords: "Relations," "Iraq," "Egypt," "Opportunities," "Challenges"

المقدمة

تسير ديناميكيات المجتمع الدولي وفق تحدياتٍ وفرصٍ تحكم وتحدد مسارات وطبيعة التفاعلات بين الدول والمنظمات الدولية، وكذا بالنسبة للسياسة المصرية اتجاه العراق، إذ وجدت العديد من التحديات التي من شأنها أن تعيق أو تكبح تقدم المسارات المصرية نحو العراق في حال لم يتمكن صانع القرار من القدرة على تكييفها لتراعي تطوير الاتجاه المصري نحو العراق، فضلاً عن توفر الفرص التي من شأنها أن تزيد من تقدم هذه السياسة إذا تم استغلالها استغلالاً أمثل، ولهذا سوف يتم تناول التحديات التي تواجه تطور السياسة المصرية اتجاه العراق.

أهمية البحث: تبرز أهمية الدراسة في استشراف مستقبل السياسة المصرية اتجاه العراق نتيجة التطور الملحوظ في المجالات المتعددة ولاسيما الاقتصادية، لما يمتلك العراق من مقومات جيوستراتيجية واقتصادية وفاعلية في تحقيق التوازنات الاقليمية، والتي أدركت مصر ضرورة استثمارها في تحقيق مكاسب لها.

الإشكالية: تبرز إشكالية الدراسة في فهم طبيعة التحديات والفرص التي تواجه السياسة المصرية اتجاه العراق، ومدى امكانية تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في ضوء المحددات والمتغيرات الحالية والمستقبلية ؟

الفرضية: تركز فرضية الدراسة على امكانية تطوير السياسة المصرية اتجاه العراق في حال التمكن من التغلب على التحديات واستثمار الفرص المتوفرة لتعزيز التعاون المشترك لاسيما مع وجود الارادة السياسية لدى الطرفين لتحقيق شراكات واستثمارات متعددة.

المنهجية: تم الاعتماد على المنهج التحليلي لوصف الأحداث والمواقف المتعددة، فضلاً عن المنهج الاستشرافي لاستشراف المشاهد المستقبلية للسياسة المصرية اتجاه العراق.

المطلب الأول: تحديات وكوابح السياسة المصرية اتجاه العراق.

توجد العديد من التحديات التي تعيق تطور مسارات السياسة المصرية في العراق وتفضي إلى تراجعها في حال تغلبت على قدرة صناع القرار وعدم قدرتهم على تكييفها وتذليلها، مما تؤدي إلى عدم فاعلية الاتفاقات المشتركة لتصبح مجرد بنود لا تطبيق لها في الواقع، بل قد تؤدي إلى إلغائها، وتتمثل هذه التحديات بالآتي:

أولاً: التطبيع المصري – الأردني مع (إسرائيل).

تواجه اتفاقيات التعاون الثلاثي بين مصر والعراق والأردن التي تم توقيعها في عام ٢٠١٩م وما تلتها من ملحقات، المعارضة من قبل بعض القوى البرلمانية والشعبية في العراق بسبب التطبيع المصري – الأردني مع (إسرائيل)، وهي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى عدم الشروع بتنفيذ بنود هذه الاتفاقيات، إذ يعد من أهم مشاريعها تأسيس مشروع الأنبوب النفطي من العراق مروراً بالأردن وصولاً إلى مصر، مما أدى إلى القلق والحذر من قبل بعض القوى العراقية من مسارات هذه الاتفاقيات ومصير النفط العراقي المصدر إلى الأردن ومصر بأسعار تفضيلية واحتمالية تصديره إلى (إسرائيل) التي يحظر القانون العراقي التعامل معها في جميع الجوانب، وتحظى برفض مطلق على المستويين، المجتمعي والقانوني، إذ يعارض المجتمع العراقي جميع الأنشطة مع (إسرائيل) بسبب تأسيسها على الأراضي الفلسطينية واستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني، والذي تعزز عن طريق إقرار قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني في ٢٠ حزيران ٢٠٢٢م[١]، فضلاً عن المواقف السلبية لمصر والأردن في معركة طوفان الأقصى ومشاركتها في منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني عبر حدودهم، مثل غلق معبر رفح بين مصر وفلسطين[٢]، ودعم (إسرائيل) عن طريق تسهيل مرور البضائع عن طريق تفعيل جسرٍ بريٍّ يبدأ من الإمارات العربية المتحدة مروراً بالمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وصولاً إلى (إسرائيل)، بعد تعرضها للهجمات العسكرية في البحر الأحمر من قبل جماعة أنصار الله في اليمن، مما ينتج عنه ضغط المجتمع العراقي على الحكومة لتقييد التعاون مع مصر والأردن[٣].

ثانياً: تنافس دول الجوار في العراق.

يشكل العراق أهمية للعديد من الدول الإقليمية ولاسيما دول الجوار العراقي نظراً لأهمية موقعه الجيوستراتيجي الرابط بين الدول العربية والأوروبية ودول شرق آسيا، فضلاً عن كونه أحد الأسواق المهمة بسبب اعتماده على السلع المستوردة في غالب احتياجاته، مما جعله مصدراً لتنافس الدول المجاورة في الحصول على مكانة متقدمة في السوق العراقي عن طريق التنافس الاقتصادي، إذ بلغت الصادرات التركية إلى العراق ما يقرب من ١١ مليار دولار منذ شهر كانون الثاني حتى شهر تشرين الأول لعام ٢٠٢٤م[٤]، فيما بلغت الصادرات الإيرانية ما يقرب من ١٢ مليار لعام كامل في إحصائية أُعدت في شهر آيار ٢٠٢٤م[٥]، فيما وصلت الصادرات المصرية إلى

٣٠٨ مليون دولار فقط للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٤م، مما يدل على تأثر المسار الاقتصادي المصري بنشاطات هذه الدول عن طريق تنافسها للمحافظة على مكانتها في العراق[٦].

ثالثاً: التحديات الداخلية في العراق.

توجد العديد من التحديات الداخلية العراقية المؤثرة التي تشكل عائقاً أمام تطور النظام السياسي والعلاقات الخارجية، ومنها:

١- التعددية الإثنية.

يتسم المجتمع العراقي بالتعدد والتنوع في طبيعة تركيبته، إذ يتكون من مزيج من الإثنيات والقوميات والديانات، مما أدت هذه التركيبات إلى تشكيل رؤى واتجاهات عديدة وبعضها متعارضة فيما بينها لاسيما بين القوى السياسية المتكونة على هذا الأساس، إذ أدت العوامل الخارجية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣م إلى تأسيس آلية المحاصصة الإثنية في هيكل النظام السياسي وطريقة إدارة الدولة العراقية وانتشار الفساد في النظام السياسي، والتي تؤدي إلى نشوب خلافات في قيادة الدولة في جميع الجوانب التنفيذية والتشريعية، مما تشكل تحدٍ للسياسة المصرية اتجاه العراق عن طريق طبيعة التعامل مع الدولة المكونة من تركيبة مختلفة من الرؤى والتوجهات[٧].

٢- الأوضاع السياسية والأمنية.

فضلاً عن التوافقات السياسية المستمرة بين القوى السياسية في العراق في إدارة الدولة، ولكن الخلافات تظهر بين مدة وأخرى، لاسيما في القضايا الرئيسة مثل تشكيل الحكومة وتعيين كبار مسؤولي الدولة والدرجات الخاصة، فضلاً عن التهديد الأمني المتمثل ببقايا خلايا تنظيم داعش الإرهابي في بعض المدن، فضلاً عن إعلان النصر في عام ٢٠١٧م، إذ تنفذ هذه الخلايا عدد من العمليات الإرهابية بين مدة وأخرى، مما يشكل هذان العاملان تهديداً لمسار العلاقات الخارجية عن طريق تهديد وجود الشركات الأجنبية ومنها المصرية، إذ تحتاج هذه الشركات إلى أمن مستقر وضمانات حكومية لمسار عملها في البلد[٨].

رابعاً: تأثير أحداث المنطقة الإقليمية.

وفقاً لطبيعة النظام الإقليمي العربي فإنه يخضع بشكل كبير لأحداث المنطقة وانعكاساتها، لذا فإن عدم الاستقرار الذي نتج عن معركة طوفان الأقصى واتساعها لتشمل بعداً إقليمياً بعدما كان الصراع داخل الأراضي الفلسطينية وحدودها فقط، أدى إلى نشوب توتر وعدم استقرار في الدول العربية في الشرق الأوسط، وفضلاً عن إعلان صفقة وقف إطلاق النار في ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م، إلا أنه لا يمكن التنبؤ بمستقبلها ومدى التزام (إسرائيل) بها، إذ تنعكس هذه الأحداث على المشاريع الاستراتيجية بين مصر والعراق والأردن المتمثلة بالربط البري ومد الأنبوب النفطي وما لها من مدى إقليمي يرتكز على الأمن الإقليمي المستقر، لما لنمو الاقتصاد من ضرورة توفر الأمن المستقر[٩].

المطلب الثاني: مشهد تراجع فاعلية السياسة المصرية اتجاه العراق.

يشكل توجه أغلب الدول العربية نحو تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) مصدر قلق للعراق بحكم طبيعة إيديولوجية المجتمع العراقي الرافض لأية علاقة مع (إسرائيل) لالتزامه بالمبادئ الدينية والعربية المتمثلة بنصرة القضية

الفلسطينية، لذا فإن المتغير (الإسرائيلي) يؤثر على العلاقات العربية – العراقية، ولاسيما المصرية، الدولة الأولى التي عقدت اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع (إسرائيل) في ١٩٧٩م، مما يؤدي إلى تحذر بعض القوى السياسية من تطوير العلاقات العراقية – المصرية خشية من تأثير المتغير (الإسرائيلي) في هذه العلاقة عن طريق إدخال شركات ثانوية في مصر لتسهم في تحقيق فوائد (لإسرائيل) عن طريق الشراكات مع العراق، لاسيما في اتفاقيات التعاون الثلاثي التي عقدت في ٢٠١٩م والتي منحت مصر والأردن ميزات داعمة ووفرت فرص تفضيلية للشركات المصرية في العراق، فضلاً عن الاستهجان العراقي للمواقف المصرية والأردنية من الإبادة الجماعية (الإسرائيلية) للشعب الفلسطيني في معركة طوفان الأقصى، المتمثلة بالاكتفاء بالاستنكارات البروتوكولية وتسهيل نقل البضائع (الإسرائيلية) والمساهمة في فرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وهذا ما يؤدي إلى إمكانية تراجع السياسة المصرية اتجاه العراق في حال تطورت مواقف هذه الدول مع (إسرائيل) وازداد التعاون السياسي والأمني فيما بينهم(١٠).

كما أن لبقاء المنافسة منحصرة بين الدول المؤثرة في السوق العراقي، التي تمتلك حجماً كبيراً من حصة الواردات العراقية، سيؤدي إلى بقاء مستوى الصادرات المصرية إلى العراق أو تراجعها إذا لم يتم إعطاء ميزات داعمة للواردات المصرية من قبل الجانب العراقي، مثل الإعفاءات الجمركية وغيرها من وسائل دعم الواردات، فضلاً عن التحديات الداخلية في العراق المتمثلة في التعدد القومي والإثني والديني وما يشكله من تباين في الرؤى والاتجاهات مما قد تؤدي إلى صعوبة تطور الانفتاح العراقي اتجاه العديد من الدول نظراً لمواقف بعض القوى السياسية العراقية من الدول العربية والعالمية وهواجسها من مستقبل العلاقات الخارجية، فضلاً عن أن تصاعد الخلافات بين القوى والقوميات والطوائف المتعددة، يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والمجتمعي وبروز النزاعات الداخلية والتي بدورها تؤثر على تطور السياسة الخارجية للدولة مما تؤدي إلى تراجع السياسة المصرية اتجاه العراق(١١).

كما تؤثر خلايا تنظيم داعش الإرهابي بشكل وآخر على الاستقرار الأمني الذي يؤثر بدوره على وجود الشركات المصرية في العراق وتقلل من النشاط الاقتصادي وتعزو إلى تضاؤل الصادرات المصرية إلى العراق لانشغال البلد في التركيز على مواجهة الإرهاب بالدرجة الأساس في سياسته العامة، وانخفاض عمليات إعمار البلد وإقامة المشاريع في مجالات البنى التحتية والمجالات الأخرى، كما حدث في مرحلة الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي (٢٠١٤–٢٠١٧م)(١٢).

إن التنمية والتطوير وإقامة المشاريع الاستراتيجية على مدى إقليمي واسع يحتاج إلى أمن مستقر لضمان عمل هذه المشاريع من قبل الشركات المنفذة وديمومتها لتحقيق النشاطات التجارية وانسيابة التنقل للأفراد بين الدول المشتركة، إلا أن ما يجري في منطقة العربية من حروب ذات مدى إقليمي واسع وشامل لعديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط، فإنها تؤثر على المشاريع المشتركة بين مصر والعراق والأردن وتؤدي إلى منع إقامتها في حال تطورت هذه الأحداث واتسعت بمساحة أوسع لتعود السياسة المصرية اتجاه العراق بالتراجع ما لم تستقر المنطقة أمنياً وسياسياً ليحرز التقدم الاقتصادي فيها(١٣).

وإن محاولة التكامل العربي (المصري – العراقي – الأردني) تعد المحاولة الثانية بعد مجلس التعاون العربي الذي أسس في ١٦ شباط ١٩٨٩م من قبل هذه الدول فضلاً عن اليمن، والذي فشل بسبب اجتياح العراق للأراضي الكويتية مما أدى إلى إلغائه في ٩ شباط ١٩٩٤م، ويمكن أن يكون مستقبل هذا التعاون مثل سابقه في حال عدم تمكن صناع القرار في هذه البلدان من التصدي للتحديات الراهنة ومعالجتها، مما سيدل على إخفاق عربي في تحقيق الأعمال المشتركة ووجوب معالجة الكوابح والمعوقات التي تحول دون تحقيق التعاون المشترك في المرات المتكررة لما لها من تشتيت للتوجهات الخارجية للدول العربية وعدم التمركز حول محور القومية العربية التي كانت سائدة في القرن العشرين(١٤).

المطلب الثالث: فرص تعزيز السياسة المصرية اتجاه العراق.

توجد العديد من الفرص التي تعزز السياسة المصرية اتجاه العراق إذا تم استثمارها من قبل صناع القرار في البلدين عن طريق تحويلها إلى مرتكزاتٍ تدعم التفاعلات والنشاطات المصرية في العراق لتساعد على تطوير العلاقات بين البلدين، وتثبيت مكانة متقدمة لمصر تتميز بالتأثير الكبير في العراق في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، ليوازي أو يصل إلى مستوى أدنى بقليل من مستوى الدول المجاورة والإقليمية والعالمية الحاضية بمكانة متقدمة عن طريق التنافس فيما بينها في العراق، وتتمثل هذه الفرص بالآتي:

أولاً: اتفاقيات التعاون الثلاثي.

تم عقد أول مرحلة لمشروع اتفاقيات التعاون الثلاثي بين جمهورية مصر العربية وجمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية بعد لقاء رؤساء البلدان الثلاثة في ٢٤ آذار ٢٠١٩م في مصر، ثم تلتها اجتماعات للرؤساء نفسهم في ٢٤ أيلول ٢٠١٩م على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعقدت القمة الثالثة في ٢٥ آب ٢٠٢٠م في المملكة الأردنية الهاشمية، ثم تمت المرحلة الرابعة ضمن مؤتمر قمة بغداد في ٢٨ آب ٢٠٢١م في العراق، وتم التأكيد على الشروع ببنود هذه الاتفاقيات عند زيارة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني إلى مصر في ١٣ حزيران ٢٠٢٣م، وتم عقد اجتماع الدورة الثالثة للجنة العليا المصرية العراقية المشتركة في العراقي في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥م، وتتضمن هذه الاتفاقيات، إقامة مشاريع التنمية الاقتصادية والتجارية عن طريق ربط طرقٍ برية لإتاحة تصدير واستيراد البضائع وتنقل المسافرين بين هذه البلدان، وتأسيس أنبوب نفطي من مدينة البصرة العراقية مروراً بمدينة العقبة الأردنية وصولاً إلى مصر لاستيراد النفط العراقي بأسعار تفضيلية تصل إلى نحو ١٦ دولار للبرميل الواحد، لسد الحاجة المصرية وإعادة تصدير المكرر منه إلى العراق وتصدير الفائض إلى الدول الأوروبية لما لمصر من تميز في الصناعات البتروكيمياوية، وتزويد العراق بالكهرباء، فضلاً عن إقامة منطقة صناعية في المنطقة الحدودية بين العراق والأردن لإقامة مصانع لإنتاج السلع التي تصدر إلى العراق، مما يؤدي إلى رفع التبادل التجاري بينهم، كما للجانب السياسي والأمني دورٌ يتمثل بمناقشة القضايا العربية التي تقع القضية الفلسطينية على رأسها، والتعاون لمكافحة الإرهاب عن طريق الدعم العسكري المصري للعراق وتبادل المعلومات الاستخباراتية بينهما، لما للبلدين من تهديد إرهابي مشترك يتمثل في الخلايا النائمة الإرهابية في صحراء سيناء ومناطق غرب وشمال العراق(١٥).

ثانياً: فرص الإعمار في العراق لاستقطاب الشركات المصرية.

تعرض العراق منذ نهاية القرن العشرين إلى تدمير العديد من المدن والبنى التحتية، وذلك في مراحل متعددة نتيجة تعرضه إلى الاحتلال الأمريكي الذي بدأ بالهجوم الجوي على العديد من المراكز الحيوية الخدمية والعسكرية وكذلك الممارسات الإرهابية من قبل تنظيم القاعدة الإرهابي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وصولاً إلى حرب التحرير ضد تنظيم داعش الإرهابي في العقد الثاني، مما أدى إلى حاجة عراقية لإعادة إعمار ما تم تدميره في هذه المراحل فضلاً عن سياسة الدولة العراقية لتطوير البلد في مشاريع عديدة منها مشاريع فك الاختناقات المرورية[١٦]، المعنية ببناء الجسور والأنفاق في شوارع مدينة بغداد في العراق، والتي أسهمت فيها الشركات المصرية بإقامة أكثر من مشروع مثل مشروع مجسر ونفق تقاطع معسكر الرشيد، الذي تم إنجازه من قبل شركة النصر العامة للمقاولات، فضلاً عن تشييد خمسة جسور في مدينة الموصل من قبل الشركات المصرية[١٧]، والعديد من المشاريع الأخرى في مجالات مختلفة كالأدوية والاستثمارات، كما أبدى الجانب المصري السعي إلى وصول حجم التبادل التجاري إلى مليار دولار في عام ٢٠٢٥م بزيادة ٤١% عن عام ٢٠٢٤م، فضلاً عن زيارة العراق من قبل وفد يرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل كامل الوزير، وعدد من المسؤولين الحكوميين ورؤساء ثلاثة عشر شركة مصرية متخصصة في مجالات البنى التحتية والسكك والموانئ ومشروعات الإسكان، وأبدوا رغبتهم بالشراكة مع العراق ونقل رغبات مائة شركة أخرى للعمل في العراق، وأبدى المسؤولون العراقيون رغبتهم بالتطلع للتعاون مع الشركات المصرية في المشاريع العراقية، منها مشروع التنمية الذي يهدف إلى الربط البري والسككي مع الجمهورية التركية، لما لهذه الشركات من خبرات وتجارب في هذه المجالات في العديد من الدول العربية والإفريقية، فضلاً عن السعي لتنفيذ مذكرات التفاهم الخاصة بمعالجة آليات نقل البضائع بين البلدين في الاجتماعات القادمة للجنة العراقية المصرية العليا المشتركة، عن طريق إيقاف التعامل بنظام Back To Back وعدم تنزيل البضائع في المناطق الحدودية لتجنب عمليات التلف وتقليل كلف النقل[١٨].

ثالثاً: الإرادة السياسية لدى الطرفين لتطوير العلاقات البينية.

تحول التباين في العلاقات المصرية – العراقية الذي ساد بعد تغيير النظام السياسي في العراق في ٢٠٠٣م والتوتر الذي حصل في مدة حكم الرئيس المصري محمد مرسي، إلى تقارب سياسي واقتصادي في ظل تحسن العلاقات البينية منذ استلام الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكم في عام ٢٠١٤م والذي نتج عنه تغير في مدركات صانع القرار المصري ورغبة عراقية في الانفتاح على المحيط العربي، فضلاً عن بعض التحديات التي ترافق ممارسات تطوير العلاقات البينية، لاسيما مسارات الحكومة المصرية برئاسة عبد الفتاح السيسي اتجاه العراق لإدراكه بأهميته الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن توجهات الحكومات العراقية المتعاقبة بدءاً من حكومة رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي إلى حكومة محمد شياع السوداني الذي استمر في تطبيق المسارات الإيجابية عن طريق تطوير الدبلوماسية العراقية في السياسة الخارجية اتجاه الدول العربية[١٩].

رابعاً: الدعم الدولي لتطوير العلاقات المصرية – العراقية.

حظيت السياسة المصرية اتجاه العراق بدعم دولي متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من أجل تقويض العلاقات العراقية مع المحيط الإقليمي غير العربي المتمثل بالجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية التركية، وإعادة دمج العراق مع محيطه العربي في اتفاقيات ثنائية ومتعددة، وذلك في الاستراتيجية الأمريكية بعد عام ٢٠١١م في الاعتماد على الفواعل الثانوية في تحقيق السياسات المرجوة في المنطقة العربية والعراق خاصة، كما رعت الجمهورية الفرنسية لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة الذي عقد في العراق في ٢٨ آب ٢٠٢١م عن طريق التنسيق والدور الفاعل لاتمام انعقاد المؤتمر بمشاركة الدول العربية والمنظمات العالمية ودعم العراق في مجالات القطاع الخاص والتعاون الاقتصادي والربط الكهربائي والمجال السياسي في تبني العراق لسياسة التوازن والتعاون الإيجابي وتبني الوساطات بين الدول الإقليمية، ونتج عنه الاجتماع بين رؤساء الدول الثلاث (مصر والعراق والأردن) لبحث سبل اكتمال متطلبات تحقيق اتفاقية التعاون الثلاثية والدعم المصري للعراق في الكثير من المجالات[٢٠].

كما أكد المشاركون من ممثلي الدول العربية والمنظمات الدولية في مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في الدورة الثانية في الأردن في ٢١ كانون الأول ٢٠٢٢م على أهمية اتفاقيات التعاون الثلاثي بين مصر والعراق والأردن في جميع مشاريعها ولاسيما مشروع الربط الكهربائي الدول الثلاث[٢١].

خامساً: الوساطة العراقية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

بدأت بوادر التقارب المصري الإيراني في عام ٢٠١٩م بعد التصريحات الإيجابية المتبادلة بين الطرفين والساعية لتمهيد الظروف الملائمة لتطبيق العلاقات بين البلدين، وتبنى العراق الوساطة بينهما بعدما طلب رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني من وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان (٢٠٢١-٢٠٢٤م) في تحضيرات الدورة الثانية لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٢م في الأردن، الشروع ببدء المحادثات بين إيران ومصر عن طريق فتح قنوات الاتصال بوساطة عراقية ، وقد استضاف العراق الحوارات المصرية – الإيرانية ونجح في تقريب وجهات النظر التي لحقتها لقاءات مستمرة بين الطرفين لإعادة تطبيع العلاقات بينهما[٢٢].

سادساً: تطبيع العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

إن طبيعة النظام العالمي ولاسيما النظام الإقليمي العربي تحديداً، يخضعان إلى التأثر بطبيعة تفاعلات الأحداث الإقليمية والعالمية، لما لها من امتداد يصل إلى بقية الإقليم، ويحدد الدول ذات العلاقة بمسارات معينة يفرضها الواقع، وإن جغرافية العراق واستراتيجية مصر جعلت منهما عرضة للتأثر بتحول مسارات العلاقات الإقليمية، إذ إن عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية تؤدي بتغييرات واسعة في تفاعلات المنطقة العربية لما كانت محل تنافس لهذه الدول عندما كانت التوترات والأزمات طاغية على علاقاتهما، إذ تقوم التوجهات المصرية في غالب الأحيان بشكل موازي أو لا يتعارض مع توجهات المملكة العربية السعودية لما لمصر من التزامات مالية مع المملكة العربية السعودية، فضلاً عن طبيعة العلاقات المتينة بين العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية التي فرضها واقع الموقع الجغرافي والمشتركات الدينية

والبشرية بين البلدين، الأمر الذي جعل من العراق واسطة لاستضافة الحوارات الإيرانية – السعودية التي أدت إلى تطبيع العلاقات برعاية صينية في ١٠ آذار ٢٠٢٣م، لذا يعود ذلك بتأثير إيجابي على تحسين العلاقات المصرية – العراقية التي تسعى لتحقيقها مصر في سياستها الخارجية[٢٣].

المطلب الرابع: مشهد تطور فاعلية السياسة المصرية اتجاه العراق.

يبدو أن الفرص المتوفرة في إطار تطوير السياسة المصرية اتجاه العراق من شأنها أن تعزز المسار المصري اتجاه العراق في حال تمكن صناع القرار في البلدين من تحويلها إلى مرتكزات تفضي إلى تطوير الدور المصري في العراق، لاسيما أنه يحظى بدعم دولي متمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، إذ إنها فرصة كبيرة يمكن استثمارها لتوطيد العلاقات بين الطرفين، عن طريق السعي لتطبيق مخرجات المؤتمرات الدولية التي أُقيمت برعاية دولية، مثل رعاية الجمهورية الفرنسية لمؤتمر قمة بغداد في العراق في عام ٢٠٢١م، بمشاركة عربية وإقليمية ودولية، فضلاً عن الاتجاه العربي العام بالسعي لتحجيم الأدوار الإقليمية غير العربية في العراق عن طريق محاولات تقريب العراق من محيطه العربي، ضمن اتفاقيات ومبادرات سياسية واقتصادية وفق التوصيات الدولية للدول العربية، وإن ذلك مرهوناً بأداء صناع القرار والقدرة على تكييف بقية الأطراف الدولية المتنافسة في العراق وتحقيق التوازن في التعاملات مع الشركات الخارجية الأخرى[٢٤].

لقد تمكنت مصر من توفير مكانة متقدمة وفرص واسعة للشركات المصرية في العراق، وبدت تنجز العديد من مشاريع الإعمار في مختلف قطاعات الإعمار والتطوير للمنشئات والبنى التحتية والسكن وغيرها، كما في بناء العديد من الجسور في مدينتي الموصل وبغداد، والتزام إنشاء مدينة علي الوردي السكنية لأكثر من ٢٥ ألف وحدة سكنية على بعد ٢٥ كم جنوب شرق بغداد من قبل شركة أورا ORA للتطوير العقاري المصرية التي تم توقيع عقدها في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤م[٢٥]، وإن هذه الإنجازات قد تؤدي إلى التعاقد مع بقية الشركات المصرية الراغبة في العمل في العراق، لما لهذه الشركات من خبرة في مجالات الإعمار، فضلاً عن التقدم في بقية الشراكات الأخرى في جوانب مهمة مثل مشروع الربط الكهربائي لتزويد العراق بالفائض من الطاقة الكهربائية المصرية بعد نجاحها في حل أزمة الكهرباء في مصر، ورفع استيراد النفط من العراق لأكثر من ١٢ مليون برميل في السنة بعد إكمال تنفيذ مشروع الأنبوب النفطي من العراق إلى مصر مما يوفر كمية كبيرة من النفط الذي تحتاجه في مشاريعها المتنوعة[٢٦].

كما أن هناك فرصاً كبيرة لمصر في المشاركة في تأسيس مشاريع طريق التنمية في العراق عبر شركاتها التي تمتلك الخبرة والكفاءة، مما يؤدي إلى إمكانية تجنب احتمالية الأضرار على قناة السويس المصرية الناتجة من تفعيل طريق التنمية، إلى مكاسب استراتيجية عن طريق التحول من دولة متضررة إلى شريكٍ مساهمٍ في المشروع عبر القدرة على التكيف مع المتغيرات الإقليمية وتصويبها نحو تحقيق المنافع للدولة عن طريق الفوائد المكتسبة من مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروع والاستثمار في المناطق المشاريع الاستثمارية الموازية للطريق البري والمشاركة في رسم الخطط والآليات وإمكانية إبعاد الأضرار المترتبة عليها جراء تنفيذ المشروع، وذلك بعد النجاح المصري في تنفيذ مشاريع الإعمار في العراق والتباحث بين مسؤولي البلدين حول إمكانية زيادة العقود المصرية لتنفيذ المزيد من مشاريع الإعمار[٢٧].

كما من المتوقع أن يتم تنفيذ تعاون أوسع في مجال مكافحة الإرهاب عن طريق تبادل المعلومات الاستخباراتية وتحقيق فاعلية أكبر في القضاء على ما تبقى من عناصر التنظيمات الإرهابية المتمركزة على أراضي البلدين لما ترتبط التنظيمات الإرهابية بروابط ومشتركات فيما بينهم، وتستطيع هذه الدول أن تفكك هذه الخلايا عن طريق التعاون المشترك، في حال التمكن من تنفيذ الاتفاقيات الأمنية الاستخباراتية[٢٨].

وإن نجاح أداء الدبلوماسية العراقية في الوساطات بين مصر وإيران من جهة وإيران والسعودية من جهة أخرى، سيؤدي إلى استقرار إقليمي في التنافس بين هذه الدول مما يعطي مساحة أوسع لمصر لتطبيق الاتفاقيات الإقليمية وتسيير نشاط الشركات الفاعلة في العراق فضلاً عن تمكن العراق من كسب أداة خارجية ناجحة تتمثل في الوساطة، مما يعطي لمصر إمكانية اختيار العراق بصفة وسيط لحل العديد من الخلافات والتوترات بينها وبين الفواعل الدولية، مما يعزز من علاقة البلدين في المراحل المقبلة[٢٩].

يبدو أن العراق بحاجة إلى الخبرات المصرية في المجالات العديدة مثل الجوانب العلمية ومشاريع الإعمار والتنمية وتطوير الكهرباء والبتروكيمياويات والأيدي العاملة المتوفرة، يمكن أن تسهم بتطوير السياسة المصرية اتجاه العراق عن طريق الاستغلال الأمثل لهذه الخبرات وتوظيفها باتجاه تطوير الاستثمارات المصرية في العراق، لاسيما أن المرحلة مناسبة لما يتوفر فيها من إرادة سياسية جدية لمسؤولي الدولتين لتحقيق التقدم في تنفيذ المشاريع.

كما أن هنالك مشتركاتٍ بين مصر والعراق تكمن في إمكانية التعاون في دعم بعضهم البعض في المحافل الدولية لضمان الأمن المائي لكليهما، لما يواجهان من تحدي مائي خطير يتمثل في سد النهضة الإثيوبي على نهر النيل الأزرق في إثيوبيا، أحد روافد نهر النيل الذي يمر بالسودان ثم مصر ليصب في البحر الأبيض المتوسط، وسد إليسو التركي على نهر دجلة الذي ينبع من تركيا مروراً بالحدود السورية ثم العراق ليصب في شط العرب، وفضلاً عن التباين في أزمتي البلدين، إذ وقعت المملكة البريطانية المحتلة لمصر معاهدة أديس بابا مع الحبشة (إثيوبيا الحالية) في ١٥ آيار ١٩٠٢م، تلتزم فيها الحبشة بمنع تشييد أيّ عمل على النيل الأزرق وبعض الأنهر الأخرى يؤدي إلى منع جريان المياه إلى النيل إلا بالاتفاق مع حكومة المملكة البريطانية وحكومة السودان (عندما كانت السودان تحت الاحتلال البريطاني المصري المشترك)[٣٠]، مما يعني أن لمصر حق الفيتو في نقض بناء السد، بينما تعد الأزمة بين العراق وتركيا بأزمة الدول المتشاطئة، إذ يعد نهر دجلة نهراً دوليا بحكم اتفاقيات ومعاهدات القانون الدولي، ومنها اتفاقية باريس للسلام في ٣٠ آيار ١٨١٤م، ومؤتمر فيينا في عام ١٨١٥م، إذ أكدت الاتفاقيات على أن الأنهر التي تمر بأقاليم أكثر من دولة تعد أنهراً دولية، فضلاً عن توقيع معاهدة حسن الجوار والصداقة بين العراق وتركيا في ٢٩ آذار ١٩٤٦م، والتي تتضمن اشتراك مختصين من العراق باختيار مكان المشاريع على نهري دجلة والفرات وروافدهما في تركيا، وإلزام الجانب التركي بتزويد المختصين العراقيين بجميع المعلومات اللازمة[٣١]، وبما أن هذه القضيتين أخذتا بعداً دولياً عن طريق المطالبة بحل الأزمتين عن طريق اختيار الوسطاء الفاعلين في المجتمع الدولي مثل اختيار الولايات المتحدة الأمريكية في التفاوضات المصرية – الإثيوبية – السودانية، وعرض الأزمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[٣٢]، لذا يمكن أن تلجأ مصر والعراق إلى التعاون المشترك دولياً ليعزز موقفهما، لاسيما أن هذه الأزمة لم تغب عن اتفاقيات القمة الثلاثية، إذ أكدت مخرجات القمة الثلاثية بين مصر والعراق والأردن في ٢٨ آب ٢٠٢١م على

دعم الحق المصري المائي، مما يحتاج هذا الدعم إلى توظيفه بأداء فاعل ومشترك بين الدول الثلاث في المجتمع الدولي ليعود بنتائج فعالة لحل الأزمة[٣٣].

لذا يمكن القول إن الفرص متوفرة للبلدين في التعاون المشترك على المستوى الدولي عن طريق الفاعلين الدوليين المؤثرين والمنظمات العالمية عن طريق تفعيل الدبلوماسية المائية Water Diplomacy للمطالبة بالحقوق المائية لحل الأزمتين المتشابهتين في جوهر الأزمة المتمثلة في الأمن المائي التي تعد من التحديات الأساسية لمستقبل العلاقات الدولية لما لها من تأثيرات مباشرة على الأمن القومي للدول.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن مستقبل السياسة المصرية تجاه العراق مرهون بمدى قدرة الطرفين على التحرك الجاد تجاه استثمار الفرص الاستراتيجية، وتجاوز الكوابح المتعددة، والتحديات الأمنية في العراق، والتنافس الإقليمي، وقد أكدت أن الديناميكية الايجابية للعلاقات الثنائية منذ عام ٢٠١٩م تشكل أساسًا يمكن الارتكاز عليه، لاسيما مع وجود الإرادة السياسية المشتركة، والدعم الدولي، والانفتاح الاقتصادي، وقد شددت على أهمية ترسيخ دور مصر كشريك تنموي واستراتيجي في العراق، عن طريق تبني سياسات أكثر مرونة، وتفعيل أدوات الدبلوماسية المتعددة.

تدل المعطيات على إمكانية تطور مستقبل مسار السياسة المصرية اتجاه العراق لما للبلدين من رغباتٍ جدية في تطوير الاتفاقيات والمشاريع المشتركة التي توسعت منذ عام ٢٠١٩م، فضلاً عن جدية العراق في تذليل العوائق وتحقيق الاستقرار الأمني والتغلب على بقية التحديات ودعم وتسهيل إجراءات الشراكات الاقتصادية مع الشركات الأجنبية ومنها المصرية لتنفيذ المشاريع المتنوعة في العراق.

الهوامش

---

[١] قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، جريدة الوقائع العراقية، جمهورية العراق، العراق، وزارة العدل، العدد٤٦٨٠، ٢٠ حزيران ٢٠٢٢م.

[٢] مصر تكشف سبب إغلاق معبر رفح بعد هجوم إسرائيل، موقع روسيا اليوم، ٤ حزيران ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://arabic.rt.com/middle_east

[٣] ما حقيقة وجود جسر بري يمر بالأردن لتزويد إسرائيل بالبضائع؟، موقع الجزيرة نت، ٦ نيسان ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/politics

[٤] ٤٠ مليار دولار صادرات تركيا إلى الدول العربية في ١٠ أشهر، موقع الجزيرة، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/11/19

[٥] رباب إبراهيم مصطفى، الصادرات الإيرانية للعراق تبلغ ١٢ مليار دولار، وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارنا)، ٢٩ آيار ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://ar.irna.ir/news/85493619

[٦] مدحت عادل، صادرات مصر إلى العراق ترتفع إلى ٣٠٨ ملايين دولار في ٥ أشهر، موقع اليوم السابع، ٢٨ آب ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://www.youm7.com/story/2024/8/28

[٧] مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد٢٣، العدد٢، ٢٠٢٢م، ص١٥٩.

[٨] بسمة محمد نظير أحمد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص٣٣.

[٩] نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، الجمهورية اليمنية، العدد٢٦، ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣م، ص١٤.

[١٠] ما حقيقة وجود جسر بري يمر بالأردن لتزويد إسرائيل بالبضائع؟، مصدر سبق ذكره.

[١١] مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد٢٣، العدد٢، ٢٠٢٢م، ص١٥٩.

[١٢] بسمة محمد نظير أحمد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص٣٣.

[١٣] نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، الجمهورية اليمنية، العدد٢٦، ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣م، ص١٤.

[١٤] قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٤م، الجريدة الرسمية، القاهرة، العدد٧، ١٧ شباط ١٩٩٤م، ص٣٧٦.

[١٥] رئيس الوزراء ونظيره العراقي يترأسان أعمال الدورة الثالثة للجنة العليا المصرية العراقية المشتركة، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/297273

[١٦] موقع المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، العراق، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://pmo.iq/?article=955

(١٧) النصر العامة للمقاولات تكتب قصة نجاح للشركات المصرية في العراق.. صور، موقع اليوم السابع، ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://www.youm7.com/story/2024/10/15

(١٨) رئيس مجلس الوزراء العراقي يستقبل وزير الصناعة والنقل ووفداً من كبرى الشركات المصرية، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ١٠ أيلول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/279631

(١٩) فارس الخيام، العراق.. ملفات سياسية واقتصادية في زيارة السوداني لمصر وتونس، موقع الجزيرة، ٢٨ آب ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/28

(٢٠) محمد الأنصاري، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة تأكيد على إستعادة العراق دوره الريادي، موقع جريدة الصباح، العراق، ٢٩ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://alsabaah.iq/53196-.html

(٢١) <مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة>> يشدد على سيادة العراق وأمنه، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ كانون الأول ٢٠٢٢م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://aawsat.com/home/article

(٢٢) نقلاً عن: علي نجات، الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

(٢٣) بنَفْشِه كي نوش، مصدر سبق ذكره، الاتفاق الإيراني السعودي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الإيرانية، قطر، ٢٩ آذار ٢٠٢٣م، ص٥.

(٢٤) محمد الأنصاري، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة تأكيد على إستعادة العراق دوره الريادي، موقع جريدة الصباح، العراق، ٢٩ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://alsabaah.iq/53196-.html

(٢٥) توقيع عقد أكبر المشاريع السكنية في العراق برعاية السوداني، موقع روداو، ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/310120243

(٢٦) العراق يمد مصر بمليون برميل نفط شهرياً بشروط ميسرة، موقع BBC NEWS عربي، ١١كانون الثاني٢٠١٧م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٢٤م. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38585115

(٢٧) أيمن الحسيني، وزير الصناعة والنقل يبحث مع نظرائه العراقيين تعزيز التعازن المشترك، موقع جريدة المساء، ٩ أيلول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٨ آيار ٢٠٢٥م. https://almessa.gomhuriaonline.com

(٢٨) رئيس الجمهورية يعقد قمة ثلاثية للتعاون مع مصر والأردن، موقع جريدة الصباح، ٢٣ أيلول ٢٠١٩م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ تموز ٢٠٢٤.https://alsabaah.iq

(٢٩) علي نجات، الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٩ آيار ٢٠٢٣م، ص١٠.

(٣٠) نقلاً عن: هايدي فاروق عبد الحميد، حقوق مصر التاريخية في مياه النيل – دراسة وثائقية، المجلة التاريخية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، المجلد٥٥، العدد٥٥، ٢٠٢١م، ص٣٦٧.

(٣١) نقلاً عن: شيماء تركان صالح، الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص(١٦٣، ١٦٨).

[٣٢] مصر وسد النهضة، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ١٦ حزيران ٢٠٢٢م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/195414/

[٣٣] تصريح وزير الخارجية الأردني أيمن الصدفي، مؤتمر صحفي مشترك لوزراء خارجية مصر والعراق والأردن، قناة الجزيرة، بغداد، العراق، ٢٨ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://youtu.be/VEj41NZvISA?feature=shared

المصادر

١. قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، جريدة الوقائع العراقية، جمهورية العراق، العراق، وزارة العدل، العدد٤٦٨٠، ٢٠ حزيران ٢٠٢٢م.

٢. مصر تكشف سبب إغلاق معبر رفح بعد هجوم إسرائيل، موقع روسيا اليوم، ٤ حزيران ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://arabic.rt.com/middle_east

٣. ما حقيقة وجود جسر بري يمر بالأردن لتزويد إسرائيل بالبضائع؟، موقع الجزيرة نت، ٦ نيسان ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/politics

٤. ٤٠ مليار دولار صادرات تركيا إلى الدول العربية في ١٠ أشهر، موقع الجزيرة، ١٩ تشرين الثاني ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٤ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/11/19

٥. رباب إبراهيم مصطفى، الصادرات الإيرانية للعراق تبلغ ١٢ مليار دولار، وكالة الجمهورية الإسلامية الإيرانية (ارنا)، ٢٩ آيار ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://ar.irna.ir/news/85493619

٦. مدحت عادل، صادرات مصر إلى العراق ترتفع إلى ٣٠٨ ملايين دولار في ٥ أشهر، موقع اليوم السابع، ٢٨ آب ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٤ شباط ٢٠٢٥م. https://www.youm7.com/story/2024/8/28

٧. مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد٢٣، العدد٢، ٢٠٢٢م، ص١٥٩.

٨. بسمة محمد نظير أحمد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص٣٣.

٩. نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، الجمهورية اليمنية، العدد٢٦، ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣م، ص١٤.

١٠. ما حقيقة وجود جسر بري يمر بالأردن لتزويد إسرائيل بالبضائع؟، مصدر سبق ذكره.

١١. مروة محمد عبد المنعم بكر، الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد٢٣، العدد٢، ٢٠٢٢م، ص١٥٩.

١٢. بسمة محمد نظير أحمد، التهديدات الأمنية العابرة للحدود وتداعياتها على الأمن الوطني العراقي: الإرهاب إنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص٣٣.

١٣. نبيل محسن بدر الدين، تداعيات عملية طوفان الأقصى على القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة، الجمهورية اليمنية، العدد٢٦، ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣م، ص١٤.

١٤. قانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٤م، الجريدة الرسمية، القاهرة، العدد٧، ١٧ شباط ١٩٩٤م، ص٣٧٦.
١٥. رئيس الوزراء ونظيره العراقي يترأسان أعمال الدورة الثالثة للجنة العليا المصرية العراقية المشتركة، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/297273
١٦. موقع المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء، العراق، ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٣م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://pmo.iq/?article=955
١٧. النصر العامة للمقاولات تكتب قصة نجاح للشركات المصرية في العراق.. صور، موقع اليوم السابع، ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://www.youm7.com/story/2024/10/15
١٨. رئيس مجلس الوزراء العراقي يستقبل وزير الصناعة والنقل ووفداً من كبرى الشركات المصرية، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ١٠ أيلول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/279631
١٩. فارس الخيام، العراق.. ملفات سياسية واقتصادية في زيارة السوداني لمصر وتونس، موقع الجزيرة، ٢٨ آب ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٢٥م. https://www.aljazeera.net/politics/2024/8/28
٢٠. محمد الأنصاري، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة تأكيد على إستعادة العراق دوره الريادي، موقع جريدة الصباح، العراق، ٢٩ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://alsabaah.iq/53196-.html
٢١. <<مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة>> يشدد على سيادة العراق وأمنه، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ كانون الأول ٢٠٢٢م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://aawsat.com/home/article
٢٢. نقلاً عن: علي نجات، الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص١٠.
٢٣. بنَفْشِه كي نوش، مصدر سبق ذكره، الاتفاق الإيراني السعودي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات الإيرانية، قطر، ٢٩ آذار ٢٠٢٣م.
٢٤. محمد الأنصاري، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة تأكيد على إستعادة العراق دوره الريادي، موقع جريدة الصباح، العراق، ٢٩ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢ شباط ٢٠٢٥م. https://alsabaah.iq/53196-.html
٢٥. توقيع عقد أكبر المشاريع السكنية في العراق برعاية السوداني، موقع رووداو، ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/310120243
٢٦. العراق يمد مصر بمليون برميل نفط شهرياً بشروط ميسرة، موقع BBC NEWS عربي، ١١كانون الثاني٢٠١٧م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٦ نيسان ٢٠٢٤م. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-38585115
٢٧. أيمن الحسيني، وزير الصناعة والنقل يبحث مع نظرائه العراقيين تعزيز التعازن المشترك، موقع جريدة المساء، ٩ أيلول ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٨ آيار ٢٠٢٥م. https://almessa.gomhuriaonline.com
٢٨. رئيس الجمهورية يعقد قمة ثلاثية للتعاون مع مصر والأردن، موقع جريدة الصباح، ٢٣ أيلول ٢٠١٩م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ١٩ تموز ٢٠٢٤. https://alsabaah.iq

٢٩. علي نجات، الوساطة العراقية ومستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٩ آيار ٢٠٢٣م، ص١٠.

٣٠. نقلاً عن: هايدي فاروق عبد الحميد، حقوق مصر التاريخية في مياه النيل – دراسة وثائقية، المجلة التاريخية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، المجلد٥٥، العدد٥٥، ٢٠٢١م، ص٣٦٧.

٣١. نقلاً عن: شيماء تركان صالح، الأمن المائي العراقي: بحث في الحقوق وإمكانيات الحلول، مجلة قضايا سياسية، العراق، العدد٧٤، ٣١ أيلول ٢٠٢٣م، ص(١٦٣، ١٦٨).

٣٢. مصر وسد النهضة، الهيئة العامة للإستعلامات بوابتك إلى مصر، ١٦ حزيران ٢٠٢٢م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://www.sis.gov.eg/Story/195414/

٣٣. تصريح وزير الخارجية الأردني أيمن الصدفي، مؤتمر صحفي مشترك لوزراء خارجية مصر والعراق والأردن، قناة الجزيرة، بغداد، العراق، ٢٨ آب ٢٠٢١م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٥ شباط ٢٠٢٥م. https://youtu.be/VEj41NZvISA?feature=shared